المحاضرة الرابعة: الميزانية الوظيفية

تستهدف الميزانية الوظيفية دراسة السلوك الاقتصادي والمالي للمؤسسة وذلك أكثر من تركيزها على الخطر المصرفي البحث فهي لا تستهدف إحصاء الممتلكات في جانب الأصول والالتزامات في جانب الخصوم، بحيث أصبح يعبر في هذه الميزانية الجديدة عن الممتلكات بالاستخدامات أو الاحتياجات أما الإلتزامات فيعبر عنها بالموارد، ويعتمد التحليل المالي للميزانية على مدخلين رئيسيين وهما:

- **المدخل المالي (سيولة/استحقاق) ينتج عنه الميزانية المالية**: يعرف التحليل المالي حسب منظور سيولة استحقاق بتحليل الذمة المالية للمؤسسة وهو من الطرق التقليدية للتحليل ويركز بالدرجة الأولى على خطر العسر المالي والتوقف عن الدفع وهو يظهر الزمن كمقياس هام لأنه يرى أن المؤسسة عبارة عن كيان قانوني يمتلك ذمة قبل أن تكون وحدة إنتاجية وهو ما يبين عدم التركيز على خطر الاستغلال.

ويركز هذا التحليل أيضا على معايير تصنف مراكز الميزانية حسب مفهومي السيولة والاستحقاق ويسمى هذا التحليل بالحكم على التوازنات المالية الرئيسية، فتحليل سيولة استحقاق يقارن بين درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم بهدف تجنب خطر العسر المالي، أو بشكل آخر فان هدف الميزانية المالية هو إظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم سيولتها.

وما تجدر إليه الإشارة أن إعداد الميزانية المالية يكون بتقسيمها لأربع مجموعات رئيسية وهي الأصول الثابتة والأصول المتداولة في جانب الأصول والأموال الدائمة والديون قصيرة الأجل في جانب الخصوم.

- **المدخل الوظيفي (وظائف المؤسسة) ينتج عنه الميزانية الوظيفية:** وهو التحليل الذي يقوم على اساس تصنيف مختلف العمليات التى تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف ومنه البحث عن أثر دورة الاستثمار على الهيكل المالي للمؤسسة والدور الاساسي لقدرة التمويل الذاتي في دورة التمويل، وحسب هذه الآلية فان المؤسسة هي عبارة عن وحدة اقتصادية ومالية تضمن تحقيق وظائف التمويل والاستثمار والاستغلال فهذا المنظور يصب إهتمامه على دراسة نشاط المؤسسة من خلال الموارد المالية وطريقة التصرف فيها لتمويل الاستخدامات.

فالتحليل المالي الوظيفي يحاول تخطي القصور أو العجز الذي ظهر في تحليل سيولة/استحقاق وذلك عن طريق إعطاء معيار مغاير لترتيب عناصر الموارد والاستخدامات يكون متناسبا مع المفهوم الجديد للمؤسسة.

1- المفهوم الوظيفي للمؤسسة:

ينظر هذا المفهوم للمؤسسة على أنها وحدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية تتمثل في وظيفة الاستغلال والاستثمار والتمويل مهمتها الرئيسية تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة، لذلك تجاوز هذا المفهوم فكرة الذمة المالية للمؤسسة، وفيما يلي نتطرق إلى هذه الوظائف الرئيسية باختصار:

1-1- وظيفة الاستغلال: من بين الركائز الأساسية لهذا التشخيص هي وظيفة الاستغلال وتحتل أهمية كبيرة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، فهي تعبر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة، إن كانت صناعية أم تجارية أم خدمية أو مختلطة وتتجزأ هذه الوظيفة إلى المراحل التالية:

- مرحلة التموين بالمواد الأولية ومستلزمات النشاط (مرحلة الإمداد).
- مرحلة التخزين الأولي.

- مرحلة الإنتاج أو التصنيع.
- مرحلة تخزين المنتجات التامة والنصف مصنعة وغيرهما.
- مرحلة البيع والتوزيع.

إن هذه الوظيفة تبين لنا الدورة القصيرة للاستغلال لأنها تعكس لنا عمليات الاستغلال المتعلقة بالشراء والانتاج والبيع والذي يترتب عليها حقوق على الزبائن وديونا اتجاه الموردين

1-2- وظيفة الاستثمار: يرتكز الدور الأساسي لوظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بكل أنواع تجهيزات الإنتاج والاستثمارات اللازمة لممارسة كل أنواع الأنشطة الاستثمارية، ويكون ذلك بعد القيام بدراسات الجدوى لكل استثمار ثم بعد ذلك المفاضلة بين مجموعة من البدائل واختيار البديل الأمثل والذي يحقق المردودية والفعالية الاقتصادية القصوى، وتتكون عمليات وظيفة الاستثمار من عمليتين رئيسيتين وهما:

- **حيازة الاستثمار:** وتعني اقتناء احتياجات المؤسسة من التجهيزات والمعدات والتي ينتج عن اقتنائها نفقات تسمى بالنفقات الاستثمارية (تكلفة الاقتناء ومختلف المصاريف الملحقة).
- **التنازل عن الاستثمار**: يمكن للمؤسسة أن تقوم بالتنازل عن الاستثمار وذلك لعدة أسباب منها نهاية العمر الافتراضي للاستثمار والذي يتمثل في مدة الاهتلاك المحاسبي، وتلجأ المؤسسة في بعض الأحيان إلى التنازل عن جزء من استثماراتها لكي تقلص احتياجاتها المالية وقد يكون ذلك بسبب ظروف مالية سيئة وكل هذا من أجل إنعاش الخزينة ضمن الحلول الداخلية المتاحة من أجل الخروج من حالة العسر المالي (العجز في الخزينة).

1-3- وظيفة التمويل: تعتبر وظيفة التمويل من أهم الوظائف الرئيسية والأساسية في المؤسسة فهي ترتكز أساسا على تغطية الاحتياجات المالية للنشاط سواء تعلق الأمر بالاستثمار أو الاستغلال أو تعلق الأمر بالوظيفة المالية نفسها أو بالخزينة الإجمالية للمؤسسة ويمكن إبراز أهم المصادر الأساسية للتمويل فيما يلي:

1-3-1- المصادر الداخلية: تتمثل هذه العناصر في التمويل الذاتي المتشكل من الأرباح المحققة في الدورات السابقة والاهتلاكات والمؤونات والتي تعتبر مصاريف مسجلة غير مستحقة دورها الرئيسي تعويض التآكل المادي والمعنوي في عناصر الأصول.

1-3-2- المصادر الخارجية: عندما تكون المصادر الداخلية غير كافية ولا تغطي كل الاحتياجات تلجأ المؤسسة لمصادر التمويل الخارجية من أجل تلبية كل احتياجاتها المالية وأهم هذه المصادر ما يلي:

- اللجوء للبنوك ومختلف المؤسسات المالية من أجل الحصول على مختلف القروض.
- القيام برفع رأس المال: ويعني ذلك فتح رأس مال المؤسسة للشراكة (إصدار أسهم للاكتتاب، وتقاسم الأرباح أو الخسائر).

2- الميزانية الوظيفية: الميزانية الوظيفية هي أداة للتحليل المالي تقيد فيها الموارد والاستخدامات بالقيمة الإجمالية لتدفقات الإيرادات والنفقات وترتب فيها الموارد والاستخدامات حسب دورة التمويل والاستثمار والاستغلال.

2-1- مفهوم الميزانية الوظيفية: الميزانية الوظيفية هي أداة ووسيلة إعلامية لطرق تمويل الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات) ودورة الاستغلال، وهدفها هو تشخيص التوازن المالي للمؤسسة وذلك استنادا إلى القاعدة الأساسية الذهبية للتحليل المالي "التوازن الأدنى" والقائمة على التوفيق بين مدة الاستخدام ومدة استحقاق الدين، ويعني ذلك أن الاستثمارات طويلة الأجل يتعين تمويلها بموارد دائمة، في حين يمكن تمويل الإستخدامات الجارية بموارد قصيرة الأجل.

وتعرف أيضا على أنها ترتيب لعناصر الميزانية المحاسبية بطريقة توضح الوضعية المالية للمؤسسة وبالتحديد توازنها أو اختلالها المالي وذلك حسب مختلف الدورات (استغلال، استثمار، وتمويل) التي تميز حياة المؤسسة.

إن هيكل الميزانية الوظيفية غير محدد بنصوص قانونية، ولكن تطبيقات التحليل المالي والنظريات المالية هي التي تحدد عمق وشكل الميزانية الوظيفية، هذه الأخيرة تهدف الى تحليل نشاط المؤسسة تبعا لمختلف مراحل واطوار العمليات فيها ومن جهة اخرى تهدف لتسهيل فهم عملية تسيير المؤسسة وهوما يساعد على تتبع السياسة المالية المنتهجة.

2-2- بناء الميزانية الوظيفية: يعتبر تجزئة النشاط الأساسي للمؤسسة إلى وظائف أساسية من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهور مجموعة من التطبيقات على مستوى أدوات التحليل، فبعرض الأجزاء الكبرى للميزانية الوظيفية يمكن إظهار الأهمية المتعلقة بالاستخدامات والموارد والطريقة التي تغطى بها الموارد كل الاستخدامات وتتجزأ الميزانية الوظيفية إلى أربع مستويات:

2-2-1- إثنتان منها مرتبطة بالأجل الطويل: يتمثلان في الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة.

✓ الموارد الدائمة: ناتجة عن قرارات التمويل المتخذة من طرف المؤسسة في الأجل الطويل لأكثر من سنة وتتضمن:

- الأموال الخاصة: رأس المال خاص، الاحتياطات، الاهتلاكات والمؤونات...الخ.
- الديون المالية طويلة ومتوسطة الأجل.

بحيث تظهر الموارد الدائمة في الجانب العلوي لموارد الميزانية الوظيفية.

✓ الاستخدامات المستقرة: ناتجة عن قرارات الاستثمار طويل الأجل وهي مرتبطة بالأصول الثابتة الإجمالية وتظهر في الجانب العلوي لأستخدامات الميزانية الوظيفية.

2-2-2- القسمان المتبقيان مرتبطان بالأجل القصير: ويتمثلان في الإستخدامات الجارية والموارد الجارية الناتجين عن دورة الاستغلال بحيث:

✓ الإستخدامات الجارية: تتضمن القيمة الإجمالية للمخزونات حسابات الغير المدينة والنقديات.

✓ الموارد الجارية: وهي في معظمها ديون غير مالية كديون الموردين والحسابات الملحقة، ديون الاستغلال...الخ، والشكل الموالي يبين نموذج لبناء الميزانية الوظيفية:

الاستخدامات	المبالغ الاجمالية	الموارد	المبالغ الإجمالية
الاستخدامات المستقرة Es (الأصول غير متداولة)		**الموارد الدائمة Rd** – رؤوس الأموال الخاصة.	

– القيم الثابتة المعنوية. – القيم الثابتة المادية. – القيم الثابتة في شكل امتياز. – القيم الثابتة الجاري انجازها. – القيم الثابتة المالية. – ضرائب مؤجلة الأصول.		– الخصوم غير متداولة. – مخصصات الإهتلاك والمؤونات. – الديون المتوسطة والطويلة.	
استخدامات الاستغلال Eex – المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ. – حسابات الغير المدينة.		**FRng** **موارد الاستغلال Rex** – الخصوم المتداولة. – مستحقات المورد وملحقاته.	
استخدامات خارج الاستغلال Ehex – العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال		**موارد خارج الاستغلال Rhex** العناصر غير المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال.	
استخدامات الخزينة Et الأصول المالية المتداولة باستثناء القيم المنقولة للتوظيف.		**موارد الخزينة Rt** المساهمات البنكية الجارية. قروض الخزينة.	
مجموع الاستخدامات بالقيمة الاجمالية		مجموع الموارد بالقيمة الاجمالية	

3_ محتوى الميزانية الوظيفية: تنقسم الميزانية الوظيفية إلى أربعة مستويات وهي:

3-1- مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة: تتكون الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة الأجل (الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل والاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة والاحتياطات)، أما الاستخدامات المستقرة فتتكون من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.

3-2- مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال: وتتكون من احتياجات دورة الاستغلال المتعلقة بالنشاط الرئيسي الذي تزاوله المؤسسة (صناعي، تجاري، خدمي، ...إلخ) وموارد تمويل هذه الإحتياجات.

حيث تتشكل استخدامات الاستغلال من المخزونات، الزبائن والحسابات الملحقة، حساب الموردون المدينون كضمانات الأغلفة والتسبيقات المقدمة، الرسم على القيمة المظافة للتحصيلTVA...إلخ، أما موارد الإستغلال فتتشكل من ديون الموردين والحسابات الملحقة، الزبائن الدائنون كضمانات الأغلفة، والتسبيقات المحصلة من العملاء، الرسم على القيمة المظافة للدفعTVA...إلخ

3-3- مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال والموارد خارج الاستغلال:هذا المستوى يبين كل الاحتياجات والموارد التي لا ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي والرئيسي للمؤسسة أي تلك التدفقات ذات الطبيعة الاستثنائية.

فبالنسبة للإستخدامات خارج الإستغلال نجد مثلا حقوق التنازل عن التثبيتات و الحقوق تجاه الشركاء (رأس المال المكتتب غير المدفوع)، أما الموارد خارج الاستغلال فتضم على سبيل المثال: موردو القيم الثابتة، ديون الشركاء، الضرائب على النتائج و الاشتراكات الاجتماعية للعمال...إلخ

3-4-مستوى الخزينة: يتكون هذا المستوى من استخدامات الخزينة ومواردها، الأولى تشمل المتاحات النقدية في خزائن المؤسسة وحساباتها الجارية، أما موارد الخزينة فتتمثل في الاعتمادات البنكية الخارجية.

ومنه نلاحظ أن عناصر الإستخدامات في الميزانية الوظيفية تنقسم الى الاستخدامات المستقرة والاستخدامات الجارية، هذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات فرعية هي استخدامات الاستغلال (المخزونات وحقوق الاستغلال)، واستخدامات خارج الاستغلال (حقوق خارج الاستغلال)، واستخدامات الخزينة.

أما بالنسبة للموارد فإنها تتكون من الموارد الدائمة والتى تتشكل من الاموال الخاصة والديون المالية الطويلة، في حين يتمثل الجزء الآخر في الموارد الجارية والتى تتكون هي الأخرى من ثلاث مجموعات فرعية تتمثل في موارد الاستغلال، موارد خارج الاستغلال، وموارد الخزينة.

4_ إعادة معالجة بعض العناصر: من أجل إعداد الميزانية الوظيفية فإنه يتوجب إجراء عدد من التعديلات على بعض العناصر:

4-1- إعادة ترتيب عناصر من داخل الميزانية:

- **الاهتلاكات والمؤونات:** يتم تقييم الاستخدامات حسب قيمتها الإجمالية (الأصلية)، أما فيما يخص الاهتلاكات والمؤونات فيتم تحويلها إلى الموارد الدائمة حيث تضاف إلى الأموال الخاصة فهي تمثل أموال مدخرة لذلك تعتبر كمصدر للتمويل الذاتي يستخدم في تجديد الاستثمارات وتغطية الخسائر المحتملة، وبالتالي تعالج الاهتلاكات والمؤونات كمايلي:
  - اهتلاكات التثبيتات تضاف للاموال الخاصة.
  - مؤونات المخزونات تضاف للاموال الخاصة.
  - مؤونات الزبائن تضاف للاموال الخاصة.
  - مؤونات سندات المساهمة وسندات التوظيف تضاف للاموال الخاصة.
- **التسبيقات على الاستثمارت:** تضم ضمن الاستخدامات المستقرة.
- **راس المال غير المطلوب:** يضم الى الاستخدامات خارج الاستغلال.
- **الأرباح الموزعة على الشركاء:** تعتبر في العادة ديون جارية (خارج الاستغلال) تدفع في الأجل القصير ولكن في بعض الأحيان يبقيها المساهمون تحت تصرف المؤسسة لمدة طويلة تفوق السنة من أجل توفير مورد مالي إضافي للمؤسسة تمول به استخداماتها طويلة الأجل وفي هذه الحالة يظهر حساب الشركاء مع الديون المالية(موارد دائمة).

- **<u>أقساط القروض المنتظر تسديدها والتثبيتات المالية المنتظر تحصيلها</u>**: بالنسبة لأقساط القروض التي يحين موعد سدادها في الأجل القصير تعالج كما يلي:

- يتم طرحها من الديون المالية.
- وتضاف للموارد الجارية (موارد خارج الاستغلال).

أما فيما يتعلق بالتثبيتات المنتظر تحولها إلى سيولة في الأجل القصير فيتم معالجتها كما يلي:

- يتم طرحها من التثبيتات المالية
- تضاف إلى الاستخدامات خارج الاستغلال

<u>2-4- إعادة ترتيب عناصر من خارج الميزانية</u>: من أجل أن تكون الميزانية كاملة لابد من إعادة ترتيب بعض العناصر من خارج الميزانية وإدماجها في الميزانية الوظيفية.

- **<u>التمويل الإيجاري</u>**: الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة والممولة عن طريق عقد تمويل إيجاري كانت لا تظهر في الميزانية المحاسبية للمؤسسة وذلك حسب المخطط الوطني للمحاسبة PCN لأنها لا تعتبر ملكها طول مدة عقد التمويل الايجاري، في حين هذه الوسائل تم إدماجها في الميزانية المحاسبية حسب SCF وتظهر كذلك في الميزانية الوظيفية كونها ضرورية لسير نشاط المؤسسة، فالتمويل الايجاري يعتبر وسيلة للتمويل تعوض الاقتراض التقليدي ويتم إدماج عقد التمويل الايجاري في الميزانية الوظيفية على الشكل التالي:

- القيمة الأصلية للأصل يتم إضافتها إلى الاستخدامات المستقرة.
- ما يقابل الإهتلاك المتراكم المحسوب يتم إضافته إلى الموارد الخاصة الدائمة.
- ما يقابل الجزء غير المهتلك يتم إضافته إلى الديون المالية طويلة الأجل.

يسجل عقد الايجار التمويلي في الاصول ويجعل احدى حسابات القيم الثابتة مدينا (حساب فرعي رقم 21) ويقابله في الخصوم حساب الديون الخاص بهذا العقد (حساب 167 ديون على عقود الايجار التمويلية في الجانب الدائن)، وعندما يتم تسديد الدفعات حسب الاتفاق يجعل حساب ديون عقود الايجار التمويلية مدينا بمبلغ السداد وكذلك حساب المصاريف المالية يجعل مدينا، او يسجل مثل عملية شراء على الحساب.

- **<u>الأوراق التجارية المخصومة وغير المحصلة لفائدة النك</u>**: عندما تكون المؤسسة في حاجة إلى سيولة يمكن لها خصم الأوراق التجارية التي تمتلكها تجاه الزبائن لدى البنك قبل موعد استحقاقها، ومنه تعتبر حقا تم التخلي عنه والحقوق التي تم التخلي عنها تختفي من الميزانية ولكن المؤسسة تبقى ملزمة بتعويض البنك في حالة إفلاس الزبون، وعليه يتم معالجة الأوراق المخصومة غير المحصلة كما يلي:

- تضاف قيمة الأوراق المخصومة وغير المحصلة لفائدة البنك إلى الإستخدامات الجارية ضمن استخدامات الاستغلال (ح/الزبائن والحسابات الملحقة).
- وتضاف قيمة الأوراق المخصومة كذلك إلى الخصوم الجارية ضمن الاعتمادات الجارية للبنك

ومنه فالأوراق التجارية المخصومة قبل موعد استحقاقها تضاف الى حساب الزبائن ضمن حقوق الاستغلال وبالمقابل ترتفع قيمة الإعتمادات الجارية للبنك في جانب الموارد بنفس المبلغ.